

تكامل أبعاد التنمية المستدامة في الرؤية القرآنية: دراسة في الأبعاد الروحية والقيمية

والاجتماعية والاقتصادية والبيئية

Integrating the Dimensions of Sustainable Development in the Qur'anic Vision: A Study of Spiritual, Value-Based, Social, Economic, and Environmental Dimensions

الأستاذ الدكتور محمد جواد نجفي

أستاذ علوم القرآن والحديث جامعة قم

najafi.4964@yahoo.com

الأستاذ المساعد الدكتور محمد رضا عزتي

أستاذ علوم القرآن والحديث جامعة قم

mr.ezzati@qom.ac.ir

طالب الدكتوراه حيدر زهير جندي

الجمهورية الإسلامية الإيرانية / جامعة قم كلية الإلهيات والمعارف الإسلامية

hydrzhyrjndy@gmail.com

Professor Dr. Mohammad Javad Najafi

Professor of Quranic and Hadith Sciences, University of Qom

najafi.4964@yahoo.com

Assistant Professor Dr. Mohammad Reza Ezzati

Professor of Quranic and Hadith Sciences, University of Qom

mr.ezzati@qom.ac.ir

PhD Candidate Haider Zuhair Jundi

Islamic Republic of Iran / University of Qom, Faculty of Theology and Islamic Studies

hydrzhyrjndy@gmail.com

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان طبيعة التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة في الرؤية القرآنية، من خلال دراسة البعد الروحي والقيمي ودوره في توجيه السلوك التنموي، وتحليل العلاقة التكاملية بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي، وبيان موقع البعد البيئي في المحافظة على استدامة الموارد واستمرار التنمية. واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة النصوص القرآنية والحديثية وربط دلالاتها بالقضايا التنموية المعاصرة. وتوصل إلى أن التنمية في الرؤية القرآنية لا تقوم على النمو المادي منفرداً، وإنما تستند إلى بناء الإنسان قيمياً، وتحقيق التكامل بين الكفاءة الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي، وضبط الانتفاع بالموارد بما يحفظ التوازن البيئي. ويخلص البحث إلى أن استدامة التنمية ترتبط بمدى التوازن والتفاعل بين هذه الأبعاد ضمن رؤية متكاملة تجعل الإنسان محوراً للتنمية ومسؤولاً عن توجيهها والمحافظة على مقومات استمرارها. الكلمات المفتاحية: القرآن الكريم، التنمية المستدامة، البعد الروحي والقيمي، التنمية الاجتماعية والاقتصادية، البعد البيئي، التكامل التنموي.

Abstract

This study examines the integration of the dimensions of sustainable development from a Qur'anic perspective. It explores the spiritual and value-based dimension and its role in guiding development-related behavior, analyzes the complementary relationship between the social and economic dimensions, and investigates the environmental dimension in preserving resources and ensuring the continuity of development. The study adopts a descriptive-analytical approach to Qur'anic and Hadith texts and relates their implications to contemporary development issues. The findings indicate that development from a Qur'anic perspective is not based solely on material growth; rather, it requires the value-based development of the human person, integration between economic efficiency and social stability, and responsible use of resources in a manner that preserves environmental balance. The study concludes that sustainable development depends on achieving balance and interaction among these dimensions within an integrated framework that places the human being at the center of development and emphasizes responsibility for directing development and preserving the foundations of its continuity.

Keywords: Holy Qur'an, Sustainable Development, Spiritual and Value-Based Dimension, Socio-Economic Development, Environmental Dimension, Development Integration

المقدمة

لم تعد التنمية في الفكر المعاصر مقصورة على زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي، بل اتسع مفهومها ليشمل الإنسان والمجتمع والبيئة وقدرة الموارد على الاستمرار. ويكشف النظر في القرآن الكريم عن تصور تتداخل فيه هذه الجوانب؛ فالإنسان المنتج هو نفسه المسؤول عن العدل والأمانة وحسن الانتفاع بالموارد وعدم الإفساد في الأرض. ومن هذا المنطلق يتناول البحث تكامل الأبعاد الروحية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، محاولاً بيان موقع كل منها في بناء تنمية متوازنة لا تفصل بين حاجات الإنسان المادية وبنائه القيمي، ولا بين النشاط الاقتصادي وآثاره الاجتماعية والبيئية.

إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في أن أبعاد التنمية المستدامة كثيراً ما تُدرس بصورة منفصلة، في حين تكشف الرؤية القرآنية عن تداخل واضح بين بناء الإنسان القيمي، وتنظيم النشاط الاجتماعي والاقتصادي، والمسؤولية عن الأرض والموارد. وعليه تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الرئيس الآتي:

كيف تتكامل الأبعاد الروحية والقيمية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في الرؤية القرآنية بما يسهم في استدامة التنمية؟ ويتفرع عن ذلك بيان أثر القيم في توجيه السلوك التنموي، وطبيعة التكامل بين الاجتماعي والاقتصادي، وموقع المحافظة على البيئة والموارد في استمرار العملية التنموية. أهداف البحث

فرضيات البحث

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها أن استدامة التنمية في الرؤية القرآنية ترتبط بتحقيق التكامل والتوازن بين أبعادها المختلفة، بما يضمن تفاعلها ضمن مسار تنموي متكامل. ويتفرع عنها ثلاث فرضيات:

١. الفرضية الأولى: يسهم البعد الروحي والقيمي في توجيه السلوك التنموي وترسيخ المسؤولية والضبط الذاتي وحسن الانتفاع بالموارد.
٢. الفرضية الثانية: يسهم التكامل بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي في تعزيز استدامة التنمية من خلال التفاعل بين تنمية الإنسان والإنتاج والعدالة والتكافل.
٣. الفرضية الثالثة: تمثل المحافظة على التوازن البيئي وترشيد الانتفاع بالموارد ومنع الإفساد والاستنزاف شرطاً أساسياً لاستمرار التنمية وتحقيق استدامتها.

اهداف البحث

يهدف البحث إلى الكشف عن طبيعة التكامل بين أبعاد التنمية في الرؤية القرآنية، وبيان أثر البعد الروحي والقيمي في توجيه الإنسان نحو العمل المسؤول وحسن الانتفاع بالموارد، وتحليل العلاقة المتبادلة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن تحديد موقع البعد البيئي في المحافظة على شروط استمرار التنمية.

كما يسعى البحث إلى الوصول إلى تصور يجمع هذه الأبعاد داخل إطار واحد يبين أن استدامة التنمية لا تتحقق بزيادة الإنتاج وحدها، وإنما بتفاعل بناء الإنسان والعدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية والمسؤولية البيئية. أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من محاولته دراسة أبعاد التنمية المستدامة في إطار تكاملي بذل معالجتها بوصفها مجالات مستقلة، ومن ربط الدراسات القرآنية بإحدى القضايا المركزية في الفكر التنموي المعاصر. وتظهر أهميته كذلك في بيان أن الرؤية القرآنية لا تفصل بين الإنسان والقيمة والعمل والمجتمع والأرض، بما يسمح بإبراز أثر القيم والعدالة وحسن إدارة الموارد والمحافظة على البيئة في استدامة التنمية، من غير تحميل النصوص القرآنية المصطلحات التنموية الحديثة بما يتجاوز دلالاتها.

منهج البحث

اعتمد البحث المنهج الاستقرائي في تتبع النصوص القرآنية والحديثية والمصادر والدراسات المتصلة بأبعاد التنمية محل البحث، مع الإفادة من المنهج التحليلي في دراسة دلالاتها والكشف عن العلاقات القائمة بين البعد الروحي والقيمي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي. كما استعان بالمنهج الوصفي في عرض بعض المفاهيم والاتجاهات المعاصرة في التنمية المستدامة، ومقاربتها بالأصول والقيم العامة التي تكشف عنها الرؤية القرآنية، مع مراعاة الفارق بين المصطلحات التنموية الحديثة والدلالات الأصلية للنصوص الشرعية. الدراسات السابقة

تناولت دراسة بن محمد إبراهيم شهاب علي (٢٠٢٥م)، الموسومة «مقومات التنمية المستدامة في القرآن الكريم»، والمنشورة في مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، مج ١٢، ع ١، ص ٨٠-٩٦ وتناولت دراسة حسنين علاء حسين إنصاف، وسيد علي رضا طباطبائي، ومحمد طاهري (٢٠٢٥م)، بعنوان «دراسة نقدية للبعد الاجتماعي في وثيقة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة من منظور القرآن الكريم والحديث»، المنشورة في مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، مج ١٧، ع ٤٤.

كما بحثت دراسة نور سعد حمود حسن الدوري (٢٠٢٥م)، الموسومة «نماذج من آيات التنمية المستدامة في القرآن الكريم - دراسة موضوعية»، والمنشورة في Journal of Young Intellectuals، مجموعة من الأسس القرآنية المرتبطة بالتنمية المستدامة. المبحث الأول: البعد الروحي والقيمي وأثره في توجيه التنمية

لا تقاس التنمية بما يتحقق من وفرة مادية أو زيادة في الإنتاج والدخل فحسب، لأن هذه العناصر مهما بلغت أهميتها تبقى مرتبطة بالإنسان الذي يحدد وجهة استخدامها وطريقة الانتفاع بها. فالمال قد يتحول إلى أداة للنفع العام كما قد يصبح وسيلة للاستئثار، والقدرة الإنتاجية قد تخدم المجتمع كما قد تقتزن بهدر الموارد أو الإضرار بالآخرين. ومن هنا تبرز أهمية البعد الروحي والقيمي في توجيه الفعل التنموي، لا بوصفه بديلاً عن النشاط الاقتصادي أو التنظيم المؤسسي، وإنما باعتباره عنصراً مؤثراً في تكوين الإنسان الذي يمارس هذا النشاط ويتصرف في موارده.

ويكشف التصور الإسلامي للإنسان عن أن بناءه لا يقتصر على الجانب المادي، بل يضم إليه الجوانب الروحية والأخلاقية والاجتماعية؛ ولذلك لا يكون الإصلاح الحقيقي مجرد تغيير في الأدوات والوسائل، وإنما يمتد إلى دوافع الإنسان ونظراته إلى ذاته وإلى المجتمع والموارد. وقد ربطت الكتابات المعاصرة في التنمية البشرية بين صلاح الإنسان الداخلي وبين قدرته على الإسهام في البناء والإصلاح، وعَدَّت الإنسان محور العملية التنموية لما يمتلكه من قدرة على التغيير والإنتاج والتفاعل مع محيطه.^١

ويؤكد القرآن الكريم هذا الارتباط بين الداخل والخارج في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾^٢ ولا تقتضي الآية حمل معنى التغيير فيها على الاصطلاح الحديث للتنمية المستدامة، إلا أنها تقر أصلاً مهماً يتمثل في أن تحول الواقع يرتبط بتغيير ما في الإنسان من دوافع واتجاهات وقيم. ومن ثم لا يكون الإصلاح الخارجي منفصلاً عن إصلاح الإنسان نفسه، ولا تتحقق استدامة السلوك الإيجابي إذا بقي البناء الداخلي بعيداً عن عملية التغيير.

ويظهر هذا المعنى بوضوح في الكتابات التي تناولت التربية الروحية، إذ اعتبرت أن التربية لا تبدأ من تنظيم السلوك الخارجي وحده، بل من صلة الإنسان بالله ومن إعادة بناء دوافعه الأخلاقية، ثم يمتد أثر ذلك إلى حياته الاجتماعية. كما عُدَّت التربية الروحية نواة في البناء التربوي، تتصل بالتربية الأخلاقية والاجتماعية اتصالاً يجعلها جزءاً من تكوين شخصية الإنسان لا مجالاً منفصلاً عنها.^٢ ويتفق مع ذلك النظر إلى إصلاح النفس باعتباره مرحلة سابقة على إصلاح المحيط. فالسلوك الخارجي يكتسب قدرًا من الثبات حين يقوم على اقتناع داخلي ووعي بالمسؤولية، لا حين يكون استجابة مؤقتة للرقابة أو الخوف من العقوبة. وقد ورد في بعض الكتابات الأخلاقية أن إصلاح الإنسان لنفسه يمثل أساساً لإصلاح غيره، وهو ما يكشف عن موقع البناء الذاتي في انتقال أثر القيمة إلى المجال الاجتماعي.^٤

غير أن العناية بالجانب الروحي لا تعني الانفصال عن الحياة المادية أو التقليل من شأنها، بل إن النص القرآني يقدم صورة تقوم على الجمع بين مطالب الروح ومتطلبات الحياة. ويتجلى هذا بوضوح في قوله تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ﴾^٥ فالآية تجمع في سياق واحد بين الغاية الأخروية والنصيب الدنيوي والإحسان ومنع الفساد، وهو جمع يكشف عن أن العلاقة بين الروح والمادة في الرؤية القرآنية تقوم على التوازن لا على الإلغاء. وقد عُدَّ «الاعتدال والتوازن بين مطالب الروح ومطالب الجسد» من أبرز سمات التربية الروحية، وربط هذا التوازن مباشرة بالآية السابقة، بما يكشف عن رفض الانغماس المادي من جهة ورفض الانقطاع عن مصالح الحياة من جهة أخرى.^٦ وتأخذ هذه المسألة بعداً أوسع عندما ترتبط بجودة حياة الإنسان؛ لأن وفرة الإمكانيات المادية لا تستوعب وحدها حاجاته النفسية والوجدانية. وقد طُرِحَ في الخطاب الإسلامي المعاصر أن «البعد الروحي هو الركيزة الأساسية لتحقيق التوازن في حياة الإنسان»، وأن المال مهما اتسع لا يستطيع وحده أن يملأ الفراغ المتصل بالمعنى والطمأنينة والأمن النفسي.^٧

ولا يعني هذا التقليل من أهمية الرفاه المادي، وإنما وضعه داخل تصور أوسع لا يجعل جودة الحياة مرادفة للثروة وحدها. ويؤيد القرآن هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾^٨ فالآية تقرر بين الإيمان والعمل، ثم ترتب عليهما الحياة الطيبة، بما يمنع الفصل بين البنية القيمية وبين الفعل. ولا تعني «الحياة الطيبة» هنا المصطلح الحديث للتمتية، ولكنها تدل على أن صلاح الحياة لا يقاس بالجانب المادي وحده.

ومن هذه الزاوية يتحول البعد الروحي من معنى داخلي إلى قوة دافعة للعمل. فقد ارتبط ذكر الله في بعض النصوص التربوية بالقوة والنشاط والعمل المنتج، ولم يُعرض بوصفه ممارسة تعزل الإنسان عن مسؤوليته في الحياة، وإنما بوصفه عاملاً يدفعه إلى مزيد من العمل الصالح والفاعلية.^٩

وهذا الانتقال من الإيمان إلى العمل ضروري في فهم الدور التنموي للقيم؛ لأن القيمة لا تنتج أثرًا اجتماعيًا ما لم تتحول إلى ممارسة. فالصدق لا يحقق أثره ما لم يظهر في المعاملة، والأمانة لا تكون ذات قيمة اقتصادية ما لم تضبط التصرف في الأموال والوظائف، والنقوى لا تتحول إلى عنصر اجتماعي ما لم تنعكس على العدل وعدم الإضرار بالآخرين. ولهذا جاءت الإشارة إلى أن آثار التربية الإيمانية ينبغي أن تظهر في الأعمال الخاصة والعامة، وفي فعل الخير والإصلاح بين الناس.^{١٠} وتتصل بهذه الفاعلية قيمة المبادرة، إذ لا يكفي امتلاك الإنسان للقناعة الأخلاقية إذا بقي منتظرًا لغيره كي يبدأ. وقد تناولت بعض الكتابات الإسلامية المبادرة بوصفها ثمرة للتربية الجادة التي تدفع الإنسان إلى العمل من غير انتظار التكليف، وربطتها بالثقة بالله وإخلاص النية وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الذاتية.^{١١} وهنا يصبح البناء الروحي عاملاً في إنتاج شخصية قادرة على الحركة والمشاركة وتحمل المسؤولية، بدل الاقتصاد على التلقي.

ولا يكتمل أثر المبادرة إذا بقي فردياً، لأن التتمية في أصلها نشاط اجتماعي يحتاج إلى التعاون وتبادل الأدوار. ولهذا جاء الربط بين تنمية روح الجماعة وبين تقوية التعاون وإقامة المشاريع التنموية، مع التأكيد على التوازن بين الروح الفردية والروح الجماعية وتنمية المبادرات الذاتية.^{١٢} وفي هذا الموضع يخرج البعد الروحي من دائرة الفرد ليصبح عنصراً يساهم في بناء المجتمع وقدرته على العمل المشترك. وتبرز الرقابة الذاتية بوصفها أحد أهم الآثار المباشرة للبناء الروحي. فالقانون يستطيع أن يراقب جزءاً من السلوك، لكنه لا يستطيع الإحاطة بكل قرار أو معاملة أو تصرف. أما حين يحمل الإنسان في داخله وازعاً أخلاقياً فإنه يمارس قدرًا من الضبط حتى في غياب الرقابة

الخارجية. وقد رُبط ذكر الله والوعي بمراقبته باجتناب الكذب والغش والسرقة والظلم والاحتكار والتبذير والإسراف، وهي كلها ممارسات لها آثار مباشرة في الاقتصاد وفي استقرار العلاقات الاجتماعية.^{١٣}

ويؤصل حديث الإحسان هذا المعنى في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك». ^{١٤} فالحديث في أصله بيان لمقام الإحسان، إلا أن استحضار مراقبة الله يحمل أثراً واضحاً في السلوك، لأنه يجعل الإنسان مسؤولاً عن فعله حتى حين لا يكون خاضعاً لرقابة بشرية مباشرة.

ومن هنا تتصل الرقابة الذاتية بالأمانة. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ ^{١٥} والأمانة بهذا المعنى لا تقف عند الوديعة الخاصة، وإنما تشمل أداء المسؤولية وعدم إساءة التصرف فيما يقع تحت يد الإنسان. وحين تنتقل هذه القيمة إلى ميدان العمل والإدارة تظهر آثارها في حفظ المال العام وحسن استعمال الموارد والابتعاد عن استغلال الوظيفة لتحقيق منفعة شخصية. وبذلك تصبح القيمة الأخلاقية عاملاً يساند كفاءة المؤسسة، من غير أن يحل محل التنظيم والقانون.

وتظهر العلاقة بين الروح والقيمة والاقتصاد بصورة أوضح في كيفية التعامل مع الموارد. فقد رُبط تكريم الإنسان وتسخير الموجودات له بمسؤوليته عن حسن الانتفاع بها، حتى ورد الحديث عن «تحقيق أفضل ترشيد لاستخدام الموارد الاقتصادية بواسطة الإنسان». ^{١٦} وهذا الربط له أهميته؛ لأنه لا يجعل التنمية الروحية منفصلة عن السلوك الاقتصادي، بل يجعلها مؤثرة في الطريقة التي يتعامل بها الإنسان مع ما بين يديه من إمكانيات.

ويأتي النهي عن الإسراف في قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ ^{١٧} ليؤسس لحد أخلاقي يضبط الانتفاع. فالآية لا تمنع الاستهلاك، لكنها ترفض تجاوزه إلى الإسراف. وهذه الدلالة مهمة في موضوع التنمية المستدامة، لأن جانباً من المحافظة على الموارد يتصل بطريقة استهلاكها، لا بكمية إنتاجها وحدها.

وقد ربطت المعالجات المعاصرة لترشيد الاستهلاك بين الاعتدال وإشباع الحاجات من غير تبديد، وبين إبقاء جزء من الموارد لمواجهة الاحتياجات المستقبلية، بما يجعل القرار الاستهلاكي ذا بعد زمني يتجاوز المنفعة الآنية. ^{١٨} وبذلك يتحول الاعتدال من فضيلة شخصية إلى سلوك يمكن أن يترك أثراً في استدامة الموارد.

ومع ذلك لا ينبغي المبالغة في تحميل السلوك الفردي ما لا يحتمل؛ فالتنمية المستدامة تحتاج إلى إنتاج وإدارة وتخطيط ومؤسسات وعدالة في التوزيع، ولا يكفي الوازع الفردي وحده لتحقيقها. لكن البناء القيمي يظل مؤثراً في نجاح هذه العناصر؛ لأن الخلل في النزاهة أو الأمانة أو الاستهلاك قد يضعف فاعلية الخطط والمؤسسات مهما بلغت جودتها.

ويتضح هذا التداخل أيضاً في مفهوم التقوى، إذ لا تظهر في القرآن بوصفها إحساساً باطنياً منعزلاً عن السلوك. فقد ارتبطت في بعض الكتابات بضبط السلوك وتنقيته مما بضر بالإنسان أو بالآخرين، وربطت بالعدل والإحسان والصبر. ^{١٩} وهذا المعنى ينسجم مع قوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ ^{٢٠} فالعدل هنا فعل اجتماعي، بينما التقوى قيمة روحية؛ وربط أحدهما بالآخر يكشف عن أن صلاح الداخل يجب أن يظهر في العلاقة مع الآخرين.

وهذا الاتصال بين التقوى والعدل يحمل دلالة تنموية واضحة؛ لأن النشاط الاقتصادي قد يحقق زيادة في الثروة لكنه يظل مختلاً إذا اقترن باستغلال أو ظلم أو إهدار للحقوق. ولذلك لا يكفي السؤال عن مقدار ما ينتجه المجتمع، بل يجب أن يضاف إليه سؤال آخر: كيف ينتج، وكيف تُدار الموارد، وما مقدار ما يتحقق من العدالة في نتائج هذا النشاط؟

ويتكرر هذا التداخل في العبادات، إذ تحمل بعضها آثاراً تتجاوز البناء الروحي الفردي إلى المجال الاجتماعي والاقتصادي. فالزكاة ترتبط بحركة المال وحاجات الفقراء، والصوم يربي على ضبط الرغبة والصبر، والحج يحمل معاني المساواة والوحدة وبذلك يتكون أثر متعدد المستويات يبدأ من العبادة، ويمر بالسلوك، ثم يصل إلى المجتمع.

ويتعزز هذا المعنى عند النظر إلى حفظ الضروريات باعتباره بناءً مترابطاً لا يفصل بين الدين والنفس والعقل والمال. فقد ربطت المعالجات القرآنية المعاصرة لهذه الضروريات بينها وبين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، بما يكشف عن تصور لا يجعل حاجات الإنسان المادية منفصلة عن بقية مقومات حياته. ^{٢١}

ولا يقف البناء القيمي عند توجيه الفرد؛ بل يحتاج إلى تربية مستمرة حتى يتحول إلى سلوك مستقر. فالمفاهيم الأخلاقية والاجتماعية لا تنمو بمعزل عن البيئة والتنشئة والممارسة، بل تتكون عبر التفاعل والتربية والقوة وتكرار السلوك. وتقيد الأدبيات التربوية بأن القيم لا

تؤدي وظيفتها لمجرد معرفتها، وإنما حين تصبح جزءاً من بناء الشخصية وموجهاً للسلوك. وهذه النقطة ذات أهمية في موضوع الاستدامة؛ لأن استمرار السلوك الإيجابي يحتاج إلى ترسيخ القيم لا إلى إثارتها بصورة عابرة.

ومن هنا تبرز أهمية التربية الأخلاقية منذ المراحل المبكرة؛ إذ إن قدرة الإنسان على التعاون وتحمل المسؤولية واحترام الآخرين لا تظهر فجأة في مرحلة الرشد، بل تنمو تدريجياً في بيئة اجتماعية وتربوية توجه السلوك وتربطه بقيم ثابتة.^{٢٢} وتكشف هذه العملية عن أن البعد الروحي والقيمي في التنمية لا يقتصر على الوعظ، وإنما يحتاج إلى مؤسسات تربوية قادرة على تحويل المعاني إلى عادات وممارسات. ويتصل بهذا ما قيل في دور البرامج الروحية في تعميق البعد الروحي حتى ينعكس على السلوك والمواقف. فالمقصود من هذه البرامج ليس الانكفاء عن الواقع، بل بناء شعور داخلي بالثقة والطمأنينة والمسؤولية ينعكس على طريقة تعامل الإنسان مع نفسه ومع الآخرين. وفي هذا السياق تأخذ المناجاة والدعاء والعبادة وظيفية تربوية تتجاوز أثرها الفردي إلى بناء شخصية أكثر قدرة على التوازن وضبط الانفعال وتجاوز الانغماس في المطالب المادية.^{٢٣}

ويظهر أثر هذا البناء في قوة المجتمع نفسه، إذ إن نظافة القلب والعمل الصالح لا تُعرض في بعض الكتابات الروحية بوصفها شأنًا فرديًا فحسب، بل ترتبط بالقوة على العمل والإنتاج والتعاون والتبذل وتماسك المجتمع.^{٢٤} وهذا الربط مهم لأنه يضع البعد الروحي في موقع المساند للفاعلية لا في موقع المقابل لها.

وبذلك يتضح أن البعد الروحي والقيمي لا يؤدي وظيفة تنموية مستقلة عن بقية الأبعاد، وإنما يعمل من خلال توجيه الإنسان الذي يتحرك داخلها. فهو يسهم في تكوين الرقابة الذاتية، ويقوي قيمة الأمانة، ويضبط الاستهلاك، ويربط التقوى بالعدل، ويحول الإيمان إلى عمل ومبادرة، وينقل الفرد من الاهتمام بمصلحته الضيقة إلى دائرة أوسع من المسؤولية الاجتماعية.

ومن هنا فإن أثر هذا البعد لا يقاس بكثرة الخطاب الأخلاقي، بل بقدر ما يتحول إلى سلوك له نتائج قابلة للملاحظة في العمل والإنتاج وحفظ الموارد والعدالة والتعاون. وإذا بقيت القيم منفصلة عن الممارسة فإن أثرها التنموي يظل محدوداً، أما حين تصبح جزءاً من القرار الفردي والمؤسسي فإنها تؤدي وظيفة في ضبط اتجاه التنمية ومنعها من التحول إلى مجرد تراكم مادي لا يحقق التوازن الإنساني. وعليه فإن خصوصية الرؤية القرآنية لا تتمثل في رفض الثراء أو العمل أو التوسع في العمران، وإنما في إخضاع ذلك كله لمنظومة من القيم تمنع الفساد والإسراف والظلم وترتبط بالانتفاع بالمسؤولية. وهذه الوظيفة التوجيهية للبعد الروحي تمهد للانتقال إلى البعد الاجتماعي والاقتصادي؛ لأن العدل والتكافل والعمل والإنتاج وتداول الثروة تمثل المجالات التي يظهر فيها أثر البناء الداخلي بصورة أكثر وضوحاً.

المبحث الثاني: التكامل بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي وأثره في استدامة التنمية

لا يتحدد نجاح التنمية بما يضاف إلى المجتمع من موارد مادية وحدها، لأن زيادة الإنتاج قد تحدث في بيئة تعاني الفقر والبطالة وضعف المشاركة، كما قد تنتعج برامج الرعاية الاجتماعية من دون أن تستند إلى اقتصاد قادر على تمويلها والمحافظة على استمرارها. ولهذا يرتبط البعد الاجتماعي بالبعد الاقتصادي ارتباطاً يجعل الفصل بينهما أقرب إلى الفصل المنهجي منه إلى الواقع؛ فالإنسان الذي يعمل وينتج هو ذاته الذي يحتاج إلى التعليم والصحة والأمن والكفاية، والثروة التي تتولد عن النشاط الاقتصادي لا تكتسب قيمتها التنموية الكاملة إلا حين تتحول إلى قدرة على تحسين حياة الإنسان والمجتمع.

وهذا المعنى قريب من طبيعة مفهوم التنمية في التصور الإسلامي؛ إذ لا تقتصر التنمية على زيادة الناتج أو تحسين المؤشرات الاقتصادية، وإنما تتجه إلى بناء الإنسان وتمكينه وإقامة مجتمع قادر على توظيف موارده في تحقيق الكفاية والاستقرار. وقد ذهب الفكر التنموي الإسلامي إلى أن التنمية جزء من تصور أوسع للحياة تتداخل فيه العقيدة والقيم والتشريع والأخلاق مع النشاط المادي، فلا تكون حاجات الإنسان الاقتصادية منفصلة عن تكوينه الاجتماعي والأخلاقي.^{٢٥} وبهذا يختلف النظر إلى التنمية عن المفهوم الذي يقيس نجاحها بما تحقق من نمو كمي دون الالتفات إلى طريقة توزيع ثماره أو أثره في المجتمع.

ويستند هذا الفهم إلى موقع الإنسان في حركة العمران، قال تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾^{٢٦} ودلالة «استعمركم» تتجاوز مجرد الإقامة في الأرض إلى طلب عمارتها واستثمار ما أودع فيها من إمكانات.^{٢٧} فالعمارة فعل إنساني يحتاج إلى القدرة والعلم

والعمل وتنظيم الموارد، وهو في الوقت نفسه فعل اجتماعي؛ لأن ثماره لا تتوقف عند الفرد المنتج بل تدخل في تشكيل مستوى معيشة المجتمع وقدرته على البقاء والتقدم.

ومن هذه الزاوية لا يعود الإنسان عنصرًا تابعًا للعملية التنموية بل يصبح غايتها وأداتها. فالاستثمار في الأرض والمال لا يؤدي وظيفته ما لم يقترن بتنمية القدرة البشرية القادرة على إدارتهما. ولذلك أدرجت بعض الكتابات المتخصصة في التنمية الإسلامية المشاركة والاعتماد على الذات واستثمار الإمكانيات المحلية ضمن المكونات الرئيسية للعمل التنموي، وربطت التنمية بارتفاع مستوى معيشة المجتمع واندماج أفرادها في عملية التغيير. وهذا التصور يفسر لماذا لا يمكن فصل التعليم والتأهيل والصحة عن الاقتصاد؛ لأنها لا تمثل خدمات اجتماعية فقط، وإنما تسهم في تكوين الإنسان القادر على الإنتاج.

ويؤكد القرآن قيمة العمل في هذا البناء بقوله تعالى: ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾^{٢٨} فالعمل يخرج هنا من دائرة الحاجة الشخصية إلى دائرة المسؤولية، ويصبح أحد وجوه حضور الإنسان في المجتمع. ومن ثم فإن توفير فرص العمل لا يحقق دخلاً للفرد فحسب، بل يعزز قدرته على الاعتماد على نفسه ويقلل من دوائر العوز ويزيد الموارد التي يستطيع المجتمع توجيهها إلى حاجاته العامة.

ويأخذ البعد الاقتصادي للتنمية قيمته من هذه الوظيفة. فالإنتاج مطلوب لأنه يوسع إمكانيات المجتمع، لكن زيادة الإنتاج لا تمثل غاية مكتفية بذاتها. وقد بينت الدراسات في الفكر التنموي الإسلامي أن من أهداف التنمية رفع مستوى المعيشة وتحسين استخدام الموارد وتحقيق الكفاية، وأن الأهداف الاقتصادية لا تنفصل عن غايات اجتماعية تتصل بحياة الإنسان واستقراره.^{٢٩} فكلما تحولت القدرة الإنتاجية إلى فرص للعمل والتعليم وتحسين مستوى المعيشة اقترب النمو الاقتصادي من أداء وظيفته التنموية.

وتظهر أهمية هذه الصلة عند النظر في حركة الثروة داخل المجتمع. فالقرآن لم يتعامل مع المال بوصفه مقدارًا اقتصاديًا مجردًا، وإنما التفت إلى طريقة دورانه وآثاره الاجتماعية، قال تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾^{٣٠} وفي تفسير الآية بيان واضح لمنع انحصار تداول المال داخل طبقة محدودة بحيث ينتقل من غني إلى غني ويبقى بعيدًا عن بقية المجتمع.^{٣١} وهنا تصبح حركة الثروة قضية تنموية؛ لأن اتساع قاعدة الانقاع الاقتصادي يتيح لفئات أوسع الدخول في مجالات العمل والتملك والاستهلاك المشروع.

ولا يفهم من ذلك إلغاء التفاوت الذي تقتضيه اختلافات القدرات والأعمال، وإنما المقصود منع تحوله إلى بنية مغلقة تجعل الفرص والموارد حكرًا على فئة دون أخرى. فالعدالة في المجال التنموي لا تواجه الإنتاج، بل تحمي شروط استمراره الاجتماعي. وإذا كانت نسبة واسعة من المجتمع عاجزة عن الوصول إلى التعليم أو العمل أو الحاجات الأساسية، فإن الاقتصاد يفقد جانبًا من طاقته البشرية قبل أن تكون المشكلة مشكلة توزيع للمال فحسب.

ولهذا ربطت الكتابات المعاصرة في التنمية المستدامة بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي على أساس أن تلبية الحاجات الراهنة ينبغي أن تقترن بتحسين نوعية الحياة والمحافظة على قدرة المجتمع على الاستمرار.^{٣٢} وفي المنظور الإسلامي يضاف إلى ذلك أن الإنسان ليس مطلق التصرف في الموارد بمعزل عن وظيفتها الاجتماعية، وإنما يتحرك ضمن معنى الاستخلاف والمسؤولية، الأمر الذي يجعل استثمار الثروة وحسن توزيع منافعها وجهين للعملية نفسها.

ويتضح الأمر أكثر عند التعامل مع الفقر؛ لأن الفقر المستمر لا يعني فقط نقص الدخل، بل قد ينتج ضعفًا في التعليم والصحة والمهارات ثم يؤدي هذا الضعف إلى انخفاض القدرة على العمل والإنتاج، فتتكون دائرة يعيد فيها الحرمان إنتاج نفسه. ومن هنا لا تكفي المعالجة التي تحصر التنمية الاجتماعية في تقديم الإعانات، بل ينبغي أن تنتقل إلى تمكين الإنسان من تجاوز العجز متى كان قادرًا على ذلك. وهذا ما يمنح العمل والتعليم والتأهيل منزلة مركزية في التنمية.

وقد أكدت الدراسات الحديثة في رأس المال البشري أن التعليم لا يثمر تنمية طويلة الأمد بصورة آلية، بل يحتاج إلى فرص تشغيل وإلى بيئة مؤسسية وحماية اجتماعية وكفاءة في استخدام الموارد البشرية والمادية.^{٣٣} وهذه النتيجة مهمة في تفسير العلاقة بين البعدين؛ لأن التنمية الاجتماعية حين تنمي الإنسان بالتعليم والصحة والتأهيل فإنها في الوقت نفسه تزيد الرصيد الاقتصادي المنتج، كما أن الاقتصاد حين يوفر فرص العمل يمنح هذه الاستثمارات الاجتماعية مجالًا لإنتاج أثرها.

وتظهر الوظيفة نفسها في التكافل، إذ يعالج الإسلام العجز بما يمنع سقوط الإنسان خارج البنية الاجتماعية. وقد ورد عن الإمام الصادق عليه السلام في تعليل فرض الصيام: «إنما فرض الله الصيام ليستوي به الغني والفقير... ليرق على الضعيف ويرحم الجائع».^{٣٤} فالخطاب

هنا يعيد وصل صاحب القدرة بمن يعاني الحاجة، ويحول دون أن يصبح التفاوت في الإمكانيات سبباً لانقطاع الشعور بالمسؤولية الاجتماعية.

ومثل هذا التكافل لا يعارض بناء الإنسان المنتج، بل يحميه في أوقات الضعف ويهيئ له فرصة العودة إلى المشاركة. فالمجتمع الذي يفقد أفراداً نتيجة المرض أو الفقر الشديد أو انعدام فرص التأهيل يخسر طاقات بشرية كان يمكن أن تتحول إلى عناصر إنتاج. ومن ثم فإن الوظيفة الاجتماعية للثروة لا ينبغي اختزالها في نقل المال من طرف إلى آخر، بل تشمل توجيه جزء من الموارد إلى بناء قدرات الإنسان.

وتكشف دراسات التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي عن هذا الامتداد بوضوح، إذ لا تعرف التنمية بوصفها عملية إنتاج واستثمار فحسب، بل تربط كفاية الإنتاج بعدالة التوزيع وتحسين الظروف الاجتماعية والإنسانية، بما يجعل الاقتصاد والمجتمع والإنسان مكونات متكاملة في عملية واحدة. وهذا يختلف عن نموذج يجعل النمو الاقتصادي سابقاً ثم يحاول لاحقاً معالجة نتائجه الاجتماعية؛ فالاعتبار الاجتماعي حاضر منذ تحديد أهداف التنمية واختيار وسائلها.

ومن ثم فإن التكامل بين البعدين لا يتحقق بمجرد زيادة الإنفاق الاجتماعي، بل بتكوين علاقة تبادلية بين القدرة الاقتصادية والقدرة الاجتماعية. فالإقتصاد يمول التعليم والصحة والبنى والخدمات، وهذه المجالات بدورها ترفع إنتاجية الإنسان وتوسع قدرته على المشاركة الاقتصادية. وإذا ضعفت إحدى الحلقتين انتقل الخلل إلى الأخرى؛ فقد يصبح الإنفاق الاجتماعي غير قابل للاستمرار بسبب ضعف الإنتاج، أو يصبح النمو الاقتصادي محدود الأثر بسبب ضعف الإنسان الذي يفترض أن يحمل هذا النمو ويطوره.

وقد تناولت دراسات التنمية الإسلامية هذه القضية ضمن الحديث عن الاستدامة؛ فالتنمية التي تستجيب لحاجات الحاضر لا ينبغي أن تبني الرفاه الحالي على استنزاف قدرة المستقبل. ومن هنا تأتي أهمية التوازن بين الاستخدام والإبقاء، وبين رفع الإنتاج والمحافظة على أصل الموارد. ويعبر هذا عن انتقال مفهوم التنمية من النظر إلى الزيادة الآنية إلى النظر في قدرة المسار التنموي على الاستمرار.^{٣٥} ولا يقتصر التوازن على علاقة الحاضر بالمستقبل، بل يدخل في تحديد الأولويات داخل الجيل نفسه. فالسياسة الاقتصادية التي توجه معظم الموارد إلى قطاعات محدودة بينما تبقى الحاجات الأساسية لفئات واسعة من دون معالجة قد تحقق نمواً رقمياً لكنها تعمق الاختلال الاجتماعي. ولهذا فإن توجيه الموارد يرتبط بمعيّار المصلحة العامة

ويتعزز ذلك في الفكر الإسلامي للتنمية الذي لا يعزل التنظيم الاقتصادي عن البناء القيمي والاجتماعي. فالتنمية ليست مجرد «إشباع للحاجات» وإنما عملية تستهدف تأكيد قدرة المجتمع على النهوض وتجاوز التخلف والاعتماد على إمكانياته وتنميتها. وهذا يتطلب اجتماع عنصرين: أن توجد قدرة على إنتاج الثروة، وأن تتكون داخل المجتمع شروط تسمح بتحويل هذه القدرة إلى تقدم مستمر.

ولهذا تؤدي المشاركة المجتمعية وظيفية مهمة؛ لأن التنمية التي تفرض من خارج المجتمع من دون أن تلامس قدراته وحاجاته قد تحقق نتائج مؤقتة ولا تنتج قدرة ذاتية على الاستمرار. أما التنمية التي توسع المشاركة وتبني المهارة وتشجع المبادرة فإنها تحول الأفراد من متلقين لنتائج السياسة إلى شركاء في إنتاجها. وقد أدخل الفكر التنموي الإسلامي المشاركة والتضامن ضمن المقومات التي تمنح العمل التنموي بعده الاجتماعي وتزيد قدرته على الاستمرار.^{٣٦}

ويؤكد البحث المعاصر في التنمية المستدامة أن العدالة الاجتماعية ينبغي ألا تختزل في مكافحة الفقر فقط؛ فالمسألة تشمل أيضاً الإنصاف والأمان والتماسك الاجتماعي وتنمية قدرات الأفراد والجماعات. وقد خلصت مراجعة علمية حديثة إلى أن تهيمش البعد الاجتماعي يضعف مفهوم الاستدامة نفسه، واقترحت وضع العدالة والقدرة الاجتماعية في قلب العمل التنموي بدل التعامل معها بوصفها نتيجة متأخرة للنمو.^{٣٧}

وهذا قريب من المنطق الذي تكشفه الرؤية القرآنية؛ فلا يفصل المال عن الإنسان ولا العمل عن الكرامة ولا الإنتاج عن الانتفاع الاجتماعي. ولذلك فإن التكامل بين البعدين لا يعني جمع برنامجين أحدهما اقتصادي والآخر اجتماعي، بل بناء سياسة تنموية تكون فيها كل زيادة في الإنتاج مرتبطة بتوسيع القدرة الإنسانية، وكل سياسة اجتماعية مرتبطة بزيادة قدرة الإنسان على المشاركة والبناء.

كما أن التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي تتجاوز المفهوم الذي ينظر إلى الإنسان باعتباره مستهلكاً أو عامل إنتاج فحسب؛ فهي تتعامل معه بوصفه مستخلفاً ومسؤولاً وفاعلاً اجتماعياً. وقد أكدت دراسات متخصصة أن المفهوم الإسلامي للاستدامة يجمع الاعتبارات

المادية والاجتماعية والأخلاقية، ويقتضي مراعاة آثار الاختيارات الاقتصادية في الإنسان والمجتمع والموارد. ومن ثم تصبح العدالة وكفاءة استخدام الموارد وتنمية الإنسان عناصر داخل تعريف التنمية نفسها.

ويتوافق ذلك مع الدراسات الحديثة التي تربط التحول الاقتصادي المستدام بتحسين رأس المال البشري والإدماج الاجتماعي وبناء المؤسسات القادرة على إدارة التفاوت والفرص. فالنمو المنعزل عن العدالة يمكن أن يزيد المؤشرات الاقتصادية مع إبقاء بعض الفئات خارج دائرة الانتفاع، بينما التوسع الاجتماعي غير المدعوم بالإنتاج قد يواجه مشكلة التمويل والاستمرار. والبدل هو نموذج يجعل كل جانب سنداً للآخر.

ويظهر من ذلك أن العلاقة بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي تقوم على التكامل الوظيفي لا على مجرد التجاور؛ فالعمل والإنتاج ينشأن الموارد، والعدالة تمنع انحصار آثارها، والتكافل يحمي الإنسان عند العجز، والتعليم والصحة يعيدان بناء طاقته الإنتاجية، والرشد يحفظ الموارد من الهدر، والمشاركة توسع دائرة المسؤولية. وعندما تتفاعل هذه العناصر تتحول التنمية من تحسن مرحلي في المؤشرات إلى قدرة اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار.

وعليه فإن استدامة التنمية لا تتحقق بمجتمع يزداد ثراءً بينما تتسع داخله دوائر الحرمان، ولا بنظام اجتماعي واسع الإنفاق يعتمد على قاعدة اقتصادية عاجزة، وإنما تتحقق حين يساند كل بعد الآخر. فالغاية ليست تكثير الثروة لذاتها، ولا توزيع الموجود بمعزل عن إنتاج الجديد، وإنما بناء الإنسان والمجتمع القادرين على إنتاج الموارد وحسن إدارتها وتوسيع الانتفاع بها والمحافظة على أسباب استمرارها. وهذا هو الموضوع الذي يلتقي فيه البعد الاجتماعي بالبعد الاقتصادي ليشكلاً معاً أحد أهم مرتكزات التنمية المستدامة في الرؤية القرآنية. المبحث الثالث: البعد البيئي وأثره في استدامة التنمية في الرؤية القرآنية

لم تعد البيئة في الدراسات التنموية المعاصرة عنصراً تابعاً للنشاط الاقتصادي، بل غدت أحد الشروط التي يُقاس بها نجاح التنمية وقدرتها على الاستمرار؛ لأن التوسع في الإنتاج والعمران إذا اقترن بتدهور الماء والهواء والتربة أو أخلّ بالأنظمة الطبيعية التي تقوم عليها حياة الإنسان، فإنه قد يحقق زيادة آنية في الناتج، لكنه يستهلك في الوقت نفسه جانباً من مقومات التنمية نفسها. ومن هنا استقر مفهوم التنمية المستدامة على حضور البعد البيئي إلى جانب البعدين الاقتصادي والاجتماعي، بحيث لا تُقاس كفاءة التنمية بما تضيفه من موارد ومنافع فحسب، وإنما كذلك بقدرتها على إبقاء البيئة صالحة لاستمرار النشاط الإنساني والحياة من بعده.^{٣٨}

وهذه الصلة بين البيئة واستدامة العمران لا تبدو غريبة عن الرؤية القرآنية للكون؛ فالطبيعة فيها ليست مادة مهملة تحيط بالإنسان ويباح له التصرف فيها بلا ضابط، وإنما نظام مخلوق تتصل أجزاؤه بعضها ببعض، وقد لفت القرآن النظر إلى انتظام هذا النظام في قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُتٍ﴾^{٣٩} ودلالة انتفاء التفاوت تتجاوز مجرد الإشارة إلى جمال الخلق، لتكشف عن انتظام بنيته وعدم اضطرابها؛ وهو معنى تلتقي معه الدراسات التي تناولت التصور البيئي في القرآن حين جعلت التوازن والنظام من السمات المميزة لعلاقة عناصر الكون بعضها ببعض.^{٤٠}

ويتأكد هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾^{٤١} فالميزان في السياق القرآني أوسع من أن يحصر في وزن الأشياء المادية؛ إذ يحيل إلى انتظام الخلق وإقامته على قدر، ومن ثم يكتسب البعد البيئي في التنمية أساساً يتجاوز المعالجة اللاحقة للتلوث إلى احترام الحدود التي تحفظ انتظام الحياة. وقد استعمل مفهوم الميزان في الدراسات البيئية القرآنية للدلالة على التوازن القائم في الطبيعة، وأن الإخلال به بفعل الإنسان يفضي إلى نتائج تتجاوز موضع الفعل نفسه.^{٤٢} وعلى هذا الأساس لا يكون المطلوب إيقاف النشاط التنموي، بل إخضاعه لمعيار يمنع تحوله من إعمار إلى استنزاف؛ لأن التنمية التي تهدم شروط بقائها تحمل في داخلها أسباب تعثرها.

وتبرز الأرض في هذا السياق بوصفها المجال الذي يمارس الإنسان فيه نشاطه العمراني. وقد اقترن الانتفاع بها في القرآن بمفهوم العمارة في قوله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾^{٤٣} فالعمارة لا تتحقق بمجرد كثرة المنشآت أو زيادة الإنتاج، وإنما بقدره النشاط البشري على إبقاء المجال الذي يتحرك فيه صالحاً لأداء وظائفه. وقد أظهرت الدراسات التي بحثت العلاقة بين العمران والبيئة أن شكل البناء ومواده وطرائق إنشائه ارتبط تاريخياً بطبيعة المكان والمناخ والموارد المتاحة، وهو ما يكشف أن العمران الأكثر اتساقاً مع بيئته هو الذي يتعامل مع خصائصها بوصفها محدداً للعمل، لا عقبة ينبغي تجاوزها بأي ثمن.^{٤٤}

ومن هنا تظهر دقة المقابلة القرآنية بين الإصلاح والإفساد. قال تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾^{٤٥} فالآية تضع حدًا أخلاقيًا عامًا أمام فعل الإنسان في الأرض؛ إذ لا يمكن أن يوصف النشاط بالإعمار إذا انتهى إلى إفساد الوسط الذي تقوم عليه الحياة. ولا يعني ذلك قصر مفهوم الفساد القرآني على التلوث البيئي بمعناه الاصطلاحي الحديث، فمدلول الفساد أوسع من ذلك، غير أن الضرر الذي يلحق بالأرض ومقوماتها يدخل في عمومته من حيث النتيجة؛ لأن تلويث الماء والهواء وإفساد التربة وإتلاف الأحياء صور تنتهي إلى تعطيل المصالح التي هيئت لها هذه العناصر.

ويكشف قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾^{٤٦} عن جانب آخر شديد الصلة بالفكر التنموي، هو مسؤولية الإنسان عن النتائج التي يحدثها نشاطه. فالآية تنسب جانبًا من الفساد الظاهر إلى الكسب البشري، وقد استحضرت في الأدبيات البيئية الإسلامية المعاصرة عند تفسير الاختلالات الناشئة عن الاستهلاك المفرط والتخريب والاستنزاف الذي يصيب الموارد الطبيعية.^{٤٧} وليس المقصود إسقاط المفهوم البيئي الحديث بكل تفاصيله على الآية، وإنما ملاحظة الأصل الذي تقرره: أن آثار الفعل الإنساني في الأرض لا تنفصل عن مسؤولية فاعله، وأن فساد النتائج يكشف خللاً في طريقة التعامل معها.

وتتسع أهمية هذا الأصل حين يُنظر إلى طبيعة النشاط الاقتصادي الحديث. فالإنتاج والاستهلاك يؤثران في البيئة بطرائق متعددة، وقد ينشأ عن النشاط المنتج تلوث لا تظهر تكلفته في سعر السلعة ولا يتحملها المنتج وحده، بل تنتقل آثاره إلى آخرين في صورة تدهور في نوعية الهواء أو الماء أو الصحة. ويصف الاقتصاد البيئي هذه الحالة بـ«التأثيرات الخارجية السلبية»، ومثالها أن يصرف مصنع مخلفاته في مصدر مائي، فتظهر خسارة ذلك الفعل في حياة أشخاص أو نشاط اقتصادي آخر، بينما لا تدخل هذه الخسارة في حساب ربح المنشأة المسببة لها.^{٤٨} وهنا تتبين أهمية البعد البيئي في تصحيح مفهوم الكفاءة التنموية؛ إذ لا يكفي أن يكون المشروع مربحاً من داخله إذا كان جزء من كلفته قد نُقل إلى المجتمع أو البيئة. وهذا يفسر كذلك قصور النظر إلى البيئة بوصفها ملفاً يعالج بعد اكتمال الخطط الاقتصادية. فالتخطيط البيئي يقوم على إدخال الآثار المحتملة للمشروع في عملية اتخاذ القرار منذ البداية، بحيث يُنظر إلى ما يستعمله النشاط من عناصر البيئة وما يمكن أن يتركه فيها من آثار قبل وقوع الضرر. ومن ثم يصبح السؤال التنموي أكثر شمولاً: ليس مقدار ما ينتجه المشروع وحده، بل ماذا يستهلك لإنتاجه، وما الذي يتركه بعده، وهل يمكن استمرار هذا النمط من النشاط من غير أن تتراجع قدرة البيئة على التجدد وأداء وظائفها؟ وبعد الماء نموذجاً واضحاً لهذه العلاقة؛ لأنه يجمع بين القيمة البيئية والضرورة الإنسانية والوظيفة الاقتصادية. وقد جعله القرآن أساساً للحياة فقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾^{٤٩} كما أشار إلى انتظام وجوده وتقديره بقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ﴾^{٥٠} وكثيراً ما توقفت الدراسات القرآنية البيئية عند هذه الآيات لإبراز مركزية الماء في بناء الحياة واتصال وجوده بالنظام الكوني العام. وبذلك فإن المحافظة عليه لا تنحصر في تقليل الاستهلاك الفردي، وإنما تمتد إلى منع تلويث مصادره وصيانة الأنظمة التي تحفظه وإدخال قيمته البيئية في القرارات الزراعية والصناعية والعمرانية.

وتتأكد العناية بعناصر البيئة في النصوص التي ربطت الغرس بقيمة مستمرة تتجاوز المنفعة المباشرة للغرس؛ فقد ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم: «ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً ف يأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة».^{٥١} ولا يحول الحديث الغرس إلى نشاط اقتصادي محض، بل يوسع دائرة منافعه لتشمل الإنسان والحيوان. وتكشف هذه النظرة عن تصور لا يفصل النشاط الإنتاجي عن آثاره في بقية مكونات الحياة؛ وهو معنى يتفق مع الحاجة التنموية إلى إعادة تقييم النشاط الاقتصادي بحسب مجموع منافعه وأضراره، لا بحسب العائد المالي المباشر وحده. وقد اتجه الفكر البيئي المعاصر إلى نقد النمو الذي يجعل زيادة الإنتاج والاستهلاك غاية مستقلة؛ لأن التوسع غير المحسوب قد يؤدي إلى استنزاف رأس المال الطبيعي الذي يقوم عليه النشاط الاقتصادي نفسه. وفي الدراسة الإسلامية للتحويل نحو الاستدامة يظهر نقد واضح لفكرة «النمو لأجل النمو» وما يرافقها من الإفراط في الاستهلاك وسوء استخدام الموارد، مع طرح تصور يجعل الحد من الفساد وحماية مقومات الحياة جزءاً من مفهوم التنمية.^{٥٢} وهذا التحويل مهم؛ لأنه ينقل البيئة من موقع «الكلفة» التي تعوق التنمية إلى موقع الأصل المنتج الذي لا يمكن للتنمية أن تستمر بعد تدهوره. ولا يعني إدخال هذا الاعتبار إلغاء حاجات الإنسان الاقتصادية أو تجميد الاستثمار في الموارد الطبيعية. فالإقتصاد البيئي نفسه يقوم في جانب مهم منه على البحث عن الموازنة بين المنافع الاقتصادية وتكاليف الضرر البيئي، بدل افتراض إمكان الوصول دائماً إلى نشاط اقتصادي بلا أثر في الطبيعة.^{٥٣} ومن هذه الزاوية تلنقي الحاجة العلمية الحديثة إلى حساب الكلفة البيئية مع الأصل الأخلاقي الذي يمنع تحول الانتفاع إلى إضرار؛ فالفارق بين التنمية والاستنزاف لا يكمن في أصل استخدام الموارد، وإنما في حدود هذا الاستخدام وآثاره وقدرة النظام الطبيعي على

الاستمرار بعده. وتظهر هذه المسألة بصورة أدق عندما تمتد آثار القرار إلى زمن يتجاوز حياة متخذه. فالتدهور البيئي لا تنتهي آثاره بانتهاك المشروع الذي سببه؛ وقد يبقى تلوث الماء أو فقدان خصوبة التربة أو استنزاف بعض الموارد عبئاً تتحمله أجيال لم تشارك في القرار ولم تنتفع بجميع عوائده. ولهذا أصبحت الاستدامة مرتبطة في الأدبيات الحديثة بمراعاة مصالح المستقبل، كما يناقش الاقتصاد البيئي صراحة كيفية تقدير منافع السياسات البيئية لا للجيل الحاضر فقط وإنما لأجيال المستقبل.^{٤٠} وفي التصور الإسلامي تتعزز هذه المسؤولية من كون الإنسان لا يتصرف في عالم منقطع عمن يأتي بعده، بل في عمران تتصل منافعه ومضاره بحياة الآخرين.

ومن المفيد هنا عدم اختزال هذه المسؤولية في خطاب أخلاقي فردي؛ لأن حجم المشكلات البيئية الحديثة يتجاوز في كثير من الأحيان قدرة الفرد. فالانبعاثات الصناعية، ومعالجة النفايات، وحماية المياه، وتنظيم استعمال الأراضي، ومراقبة المواد الضارة، تحتاج إلى سياسات وتشريعات وآليات تمنع انتقال تكلفة النشاط الخاص إلى المجتمع. وقد بينت خبرة السياسة البيئية الحديثة أن معالجة التلوث تطورت من التعامل مع مصادر منفردة إلى مجموعة أوسع من التنظيمات التي تشمل المركبات ومحطات الطاقة والمنشآت الصناعية. ولذلك فإن استدامة التنمية تتطلب أن تنتقل المسؤولية البيئية من الوعي الفردي إلى بنية القرار التنموي نفسها.

ويفرض ذلك إلى أن البعد البيئي في الرؤية التنموية لا يمثل إضافة شكلية إلى البعدين الاجتماعي والاقتصادي، بل يكشف عن حدود حقيقية لما يمكن اعتباره تنمية. فإذا أدى ارتفاع الإنتاج إلى تلوث الماء الذي يحتاجه المجتمع، أو جاء التوسع العمراني على حساب قدرة الأرض على أداء وظائفها، أو حققت المنشأة ربحاً خاصاً بينما نقلت أضرارها الصحية والبيئية إلى الناس، فإن المؤشرات الاقتصادية وحدها لا تكفي للحكم على نجاح العملية التنموية. وقد انتهت الأدبيات المعاصرة للاستدامة إلى ضرورة الترابط بين الاقتصاد والبيئة والعدالة الاجتماعية، بحيث لا يعالج أحدها على حساب الآخر.^{٤١}

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن الرؤية القرآنية تمنح البعد البيئي موقعه من خلال ثلاثة معانٍ متداخلة: انتظام الخلق وقيامه على الميزان، ومسؤولية الإنسان عن الإفساد الذي يحدثه فعله، وارتباط عمارة الأرض ببقاء مقومات الحياة فيها. وهذه المعاني لا تقدم برنامجاً تقنياً جاهزاً للسياسة البيئية المعاصرة، لكنها توفر أساساً قيمياً حاكماً يمكن أن تُبنى في ضوئه الأدوات الفنية والتشريعية والاقتصادية. وهنا تتضح الصلة بين المرجعية القرآنية ومفهوم الاستدامة: فالمشكلة ليست في تنمية الموارد والانتفاع بها، وإنما في نمط تنمية يستهلك الأساس الطبيعي الذي يحتاج إليه كي يستمر.

ومن ثم فإن إدماج البيئة في عملية التنمية يعيد ضبط مفهوم الإنجاز التنموي نفسه. فنجاح المجتمع لا يظهر فقط فيما يضيفه إلى الحاضر، بل فيما يبقيه صالحاً للحياة والعمل بعد تحقق تلك الإضافة. وكلما استطاعت السياسات أن تجعل حماية الماء والهواء والتربة والتنوع الحي جزءاً من حساب المشروع الاقتصادي والعمراني منذ بدايته، اقترب النشاط البشري من معنى العمارة وأبعد نفسه عن دائرة الإفساد. وبذلك يصبح البعد البيئي امتداداً لازماً للبعدين اللذين سبق بحثهما في هذا المقال: فالقيمة توجه الإنسان، والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي يحرك قدرته على الإنتاج والتكافل، أما البيئة فتمثل المجال الذي يحتضن هذه الحركة ويحدد إمكان استمرارها. ومن دون سلامة هذا المجال تفقد التنمية أحد أهم شروط ديمومتها.

الخاتمة

خلص البحث إلى أن استدامة التنمية في الرؤية القرآنية لا يمكن تفسيرها من خلال بعد واحد؛ لأن الإنسان والمجتمع والاقتصاد والبيئة تتحرك ضمن علاقات متداخلة يؤثر بعضها في بعض. وقد ظهر أن البعد الروحي والقيمي يؤدي وظيفة توجيهية تتجاوز البناء الداخلي للإنسان إلى سلوكه في العمل وإدارة المال واستهلاك الموارد وعلاقته بحقوق الآخرين.

كما تبين أن العلاقة بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي تقوم على التكامل؛ فالإنتاج يوفر الموارد اللازمة لتحسين حياة المجتمع، بينما يسهم التعليم والصحة والتأهيل والعدالة والتكافل في بناء الإنسان القادر على المشاركة والإنتاج. ولذلك لا يكفي النمو الاقتصادي إذا اتسعت معه دوائر الحرمان، كما لا تستمر البرامج الاجتماعية إذا لم تستند إلى قدرة اقتصادية منتجة.

وأظهر البحث أن البعد البيئي ليس عنصراً ثانوياً يضاف إلى التنمية بعد تحقيقها، وإنما يمثل أحد شروط استمرارها؛ لأن الموارد الطبيعية هي المجال الذي يقوم عليه جانب كبير من النشاط الإنساني والاقتصادي، ومن ثم فإن استنزافها أو تلويثها قد يحول المكاسب الآنية إلى أعباء مستقبلية.

وبذلك تكشف الرؤية القرآنية عن إمكانية بناء تصور للتنمية يقوم على التوازن بين الإنسان والقيمة والمجتمع والاقتصاد والبيئة، بحيث لا يكون نجاح أحد الأبعاد على حساب الآخر، وإنما تصبح استدامة التنمية مرتبطة بقدرتها على حفظ هذا التكامل.

نتائج البحث

١. تبين أن البعد الروحي والقيمي يؤدي وظيفة تأسيسية في توجيه التنمية؛ إذ ينقل المسؤولية التنموية من مجرد الامتثال الخارجي إلى الضبط الذاتي للسلوك، ويجعل الأمانة والعدل والمبادرة والرشد في استخدام الموارد محددات مؤثرة في كفاءة الفعل التنموي واستمراره.
٢. أظهرت الدراسة أن العلاقة بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي علاقة تكامل وظيفي؛ فالإنتاج وتوليد الثروة يوفران الموارد اللازمة للاستقرار الاجتماعي، في حين تسهم العدالة والتكافل وتنمية القدرات البشرية في توسيع المشاركة وتعزيز القدرة الإنتاجية، بما يجعل استدامة كل منهما مرتبطة بفاعلية الآخر.
٣. كشفت الدراسة أن البعد البيئي يمثل قيداً حاكماً على النشاط التنموي وليس عنصراً مكتملاً له؛ إذ يرتبط مفهوم عمارة الأرض بالمحافظة على التوازن ومنع الإفساد، بما يقتضي أن يخضع الانتفاع بالموارد لحدود تحول دون استنزاف مقومات الحياة أو تحميل الأجيال اللاحقة آثار القرارات التنموية الراهنة.
٤. انتهى البحث إلى أن خصوصية الرؤية القرآنية للتنمية تتمثل في عدم الفصل بين صلاح الإنسان وكفاءة النشاط الاقتصادي واستقرار المجتمع وسلامة البيئة، وإنما تنتظر إليها بوصفها عناصر مترابطة تتحدد استدامة التنمية بمدى التوازن والتنسيق بينها.
٥. أثبتت نتائج المباحث الثلاثة أن اختلال أحد أبعاد التنمية ينعكس على فاعلية الأبعاد الأخرى؛ ومن ثم فإن الاستدامة لا تتحقق بتعظيم أحد الأبعاد على حساب غيره، بل ببناء مسار تنموي متوازن يجمع بين التوجيه القيمي والكفاءة الاجتماعية والاقتصادية والمحافظة على الموارد والبيئة.

التوصيات

يوصي البحث بتوسيع الدراسات القرآنية المتعلقة بالتنمية لنتقل من معالجة الأبعاد بصورة منفردة إلى دراسة العلاقات المتبادلة بينها، مع الاهتمام بالكيفية التي يمكن أن تنتقل بها القيم القرآنية من مستوى التأصيل النظري إلى الممارسات التنموية.

كما يوصي بتعزيز الدراسات البيئية التي تجمع الدراسات القرآنية بالاقتصاد والاجتماع والبيئة، وإدخال الآثار الاجتماعية والبيئية ضمن تقييم النشاط الاقتصادي، وتشجيع الدراسات التطبيقية التي تبحث في إمكان بناء مؤشرات للتنمية تراعي إلى جانب النمو الاقتصادي العدالة الاجتماعية وكفاءة استخدام الموارد والمحافظة على البيئة.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. إبراهيمي، رحيمة علوان عبد شاهر؛ وعبد، فاتن كاظم، «ترشيد الاستهلاك في القرآن الكريم وأثره في التنمية المستدامة»، مجلة التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الموصل، مج ٤، ع ١/١٦، ٢٠٢٤م، ص ٦١-٧٨، DOI: 10.33899/jeh.2024.184784.
٢. ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
٣. أديجومو، أولوآبونمي أوبيمي؛ وأسونغو، سيمبليس؛ وأديجومو، أديمولا، «معدل الالتحاق بالتعليم مقابل معدل التوظيف: الآثار المترتبة على التنمية المستدامة لرأس المال البشري في نيجيريا»، المجلة الدولية للتنمية التربوية، مج ٨٣، ٢٠٢١م، المقالة رقم ١٠٢٣٨٥.
٤. آق بيق، غازي صبحي، التربية الروحية في الإسلام، تخريج وتنسيق علي بن نايف الشحود، دار المعمور، بهانج، ط ١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
٥. أوزدمير، إبراهيم، «البيئة في القرآن الكريم»، مجلة التنوير، مركز التنوير المعرفي، السودان، ع ٥، أبريل ٢٠٠٨م.
٦. باليه، جيروم؛ وبازان، داميان؛ وتوماس، ف.؛ وماهيو، ف.، «العدالة الاجتماعية: الحلقة المفقودة في التنمية المستدامة»، مجلة الإدارة البيئية، مج ٧٥، ٢٠٢٥م.
٧. البروجدي، حسين، جامع أحاديث الشيعة، ج ١٨.
٨. الجبوسي، عودة، «البيئة والتحول نحو الاستدامة: نظرة إسلامية»، إسلامية المعرفة، مج ١٨، ع ٧٢، ربيع ٢٠١٣م.
٩. حامد، نفاء طلال يونس؛ والموصلي، إياد محمد حامد دنون، «الإطار العام للتنمية البشرية من منظور إسلامي»، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، مج ١٩، ع ١٦، ٢٠٢٣م، ص ١٠٢-١٢٩. وقد استُعملت في تأصيل موقع الإنسان في العملية التنموية.

١٠. الحر العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ط١، ١٤٠٩هـ.
 ١١. حسن، زبير، «التنمية المستدامة من منظور إسلامي: المعنى والدلالات والاهتمامات المتعلقة بالسياسات»، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مج ١٩، ع ١، ٢٠٠٦م.
 ١٢. الحصري، أحمد بن عبد الله بن أحمد، «تحقيق القرآن الكريم لأبعاد التنمية المستدامة من خلال الضروريات الخمس»، مجلة الآداب، جامعة دمار، مج ١٢، ع ٣، ٢٠٢٤م، ص ٤٦٩-٤٩١، DOI: 10.35696/arts.v12i3.2107.
 ١٣. الركابي، فليح كريم خضير، «العمارة والبيئة في القرآن الكريم»، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، ع ٩٤، ٢٠١٠م.
 ١٤. سميث، ستيفن، الاقتصاد البيئي: مقدمة قصيرة جدًا، ترجمة إنجي بنداري، مراجعة ضياء ورا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ط١، ٢٠١٤م.
 ١٥. الصدر، محمد محمد صادق، فقه الأخلاق، ج ٢، دار الأضواء، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
 ١٦. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين، من لا يحضره الفقيه، تحقيق علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط٢، ١٤١٣هـ.
 ١٧. الصفار، حسن، «الثراء الروحي وجودة الحياة»، خطبة الجمعة، مسجد الرسالة، القطيف، المملكة العربية السعودية، ١١ شعبان ١٤٤٧هـ الموافق ٣٠ يناير ٢٠٢٦م.
 ١٨. الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
 ١٩. العسل، إبراهيم حسين، التنمية في الفكر الإسلامي: مفاهيم، عطاءات، معوقات، أساليب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.
 ٢٠. العناني، حنان عبد الحميد، تنمية المفاهيم الاجتماعية والدينية والأخلاقية في الطفولة المبكرة، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
 ٢١. الليث، الريح حمد النيل، «دور النخبة في تنمية روح المبادرة لدى الأمة الإسلامية»، مجلة أمة الإسلام العلمية، السودان، ع ٧، سبتمبر ٢٠١٠م.
 ٢٢. مبروك، عادل محمد؛ وإبراهيم، نجلاء عبد المنعم، «التنمية المستدامة من منظور إسلامي: دمج الأخلاق والبيئة في مسار التقدم»، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية الإسلامية المتقدمة، مج ٣، ع ١، ٢٠٢٣م.
 ٢٣. محاسنة، جلال محمد، «عناية الإسلام بالتنمية الروحية للإنسان»، هدي الإسلام، الأردن، مج ٤٥، ع ٩-١٠، ٢٠٠١م.
 ٢٤. مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.
 ٢٥. النمري، خلف بن سليمان، التنمية من منظور إسلامي: بحث في اقتصاديات التنمية، النسخة الإلكترونية المتداولة.
-
- ^١ نقاء طلال يونس حامد، وإياد محمد حامد ذنون الموصلي، «الإطار العام للتنمية البشرية من منظور إسلامي»، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، مج ١٩، ع ١، ٢٠٢٣م، ص ١٠٢-١٢٩.
 - ^٢ سورة الرعد: ١١
 - ^٣ غازي صبحي آق بيق، التربية الروحية في الإسلام، تخريج وتنسيق علي بن نايف الشحود، دار المعمور، بهانج، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص ٣-٤.
 - ^٤ محمد محمد صادق الصدر، فقه الأخلاق، ج ٢، دار الأضواء، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص ٢٥.
 - ^٥ سورة القصص: ٧٧
 - ^٦ غازي صبحي آق بيق، التربية الروحية في الإسلام، مصدر سابق، ص ٤.
 - ^٧ حسن الصفار، «الثراء الروحي وجودة الحياة»، خطبة الجمعة، مسجد الرسالة، القطيف، المملكة العربية السعودية، ١١ شعبان ١٤٤٧هـ الموافق ٣٠ يناير ٢٠٢٦م.
 - ^٨ سورة النحل: ٩٧
 - ^٩ غازي صبحي آق بيق، التربية الروحية في الإسلام، مصدر سابق، ص ٦.

- ١٠ غازي صبحي آق بيق، التربية الروحية في الإسلام، مصدر سابق، ص ١٣-١٤
- ١١ الريح حمد النيل الليث، «دور النخبة في تنمية روح المبادرة لدى الأمة الإسلامية»، مجلة أمة الإسلام العلمية، السودان، ع٧، سبتمبر ٢٠١٠م، ص ٧٦-١٠٤، وينظر الموضوع الخاص بالمبادرة الذاتية والتربية، ص ٧٨-٧٩ من المقال.
- ١٢ المصدر نفسه، ص ٩٠-٩١
- ١٣ جلال محمد محاسنة، «عناية الإسلام بالتنمية الروحية للإنسان»، هدي الإسلام، الأردن، مج ٤٥، ع ٩-١٠، ٢٠٠١م، ص ٩٥.
- ١٤ مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت، ج ١، ص ٣٦-٣٧، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، حديث رقم (٨).
- ١٥ سورة النساء: ٥٨
- ١٦ جلال محمد محاسنة، «عناية الإسلام بالتنمية الروحية للإنسان»، مصدر سابق، ص ٩٤.
- ١٧ سورة الأعراف: ٣١
- ١٨ رحيم علوان عبد شاهر الإبراهيمي، وفاتن كاظم عبد، «ترشيد الاستهلاك في القرآن الكريم وأثره في التنمية المستدامة»، مجلة التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الموصل، مج ٤، ع ١/١٦، ٢٠٢٤م، ص ٦١-٧٨، DOI: 10.33899/jeh.2024.184784.
- ١٩ جلال محمد محاسنة، «عناية الإسلام بالتنمية الروحية للإنسان»، مصدر سابق، ص ٩٧.
- ٢٠ سورة المائدة: ٨
- ٢١ أحمد بن عبد الله بن أحمد الحصري، «تحقيق القرآن الكريم لأبعاد التنمية المستدامة من خلال الضروريات الخمس»، مجلة الآداب، جامعة ذمار، مج ١٢، ع ٣، ٢٠٢٤م، ص ٤٦٩-٤٩١، DOI: 10.35696/arts.v12i3.2107
- ٢٢ حنان عبد الحميد العناني، تنمية المفاهيم الاجتماعية والدينية والأخلاقية في الطفولة المبكرة، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، ط ١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ص ٥٠-٥٦.
- ٢٣ حسن الصفار، «الثراء الروحي وجودة الحياة»، مصدر سابق، خطبة الجمعة بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠٢٦م.
- ٢٤ غازي صبحي آق بيق، التربية الروحية في الإسلام، مصدر سابق، ص ٧
- ٢٥ إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي: مفاهيم، عطاءات، معوقات، أساليب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ٢٠٠٦م، ص ٥٥-٥٧.
- ٢٦ سورة هود: ٦١
- ٢٧ محمد الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م، ج ١٢، ص ١١٤.
- ٢٨ سورة التوبة: ١٠٥
- ٢٩ إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي، مصدر سابق، ص ٢٦.
- ٣٠ سورة الحشر: ٧
- ٣١ محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ج ٢٣، ص ٢٥٩.
- ٣٢ عادل محمد مبروك، ونجلاء عبد المنعم إبراهيم، «التنمية المستدامة من منظور إسلامي: دمج الأخلاق والبيئة في مسار التقدم»، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية الإسلامية المتقدمة، مج ٣، ع ١، ٢٠٢٣م، ص ٨٣-٩٧.
- ٣٣ أولوبونمي أوبيمي أديجومو، وسيمبليس أسونغو، وأديمولا أديجومو، «معدل الالتحاق بالتعليم مقابل معدل التوظيف: الآثار المترتبة على التنمية المستدامة لرأس المال البشري في نيجيريا»، المجلة الدولية للتنمية التربوية، المجلد ٨٣، ٢٠٢١م، المقالة رقم ١٠٢٣٨٥
- ٣٤ محمد بن علي بن الحسين الصدوق، من لا يحضره الفقيه، تحقيق علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط ٢، ١٤١٣هـ، ج ٢، ص ٧٣؛ وانظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ط ١، ١٤٠٩هـ، ج ١٠، ص ٧.
- ٣٥ زبير حسن، «التنمية المستدامة من منظور إسلامي: المعنى والدلالات والاهتمامات المتعلقة بالسياسات»، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد ١٩، العدد ١، ٢٠٠٦م، ص ٣-١٨.

- ^{٣٦} خلف بن سليمان النمري، التنمية من منظور إسلامي، بحث في اقتصاديات التنمية، النسخة الإلكترونية المتداولة، ٤٦ صفحة.
- ^{٣٧} جيروم باليه، وداميان بازان، وف. توماس، وف. ماهيو، «العدالة الاجتماعية: الحلقة المفقودة في التنمية المستدامة»، مجلة الإدارة البيئية، المجلد ٧٥، ٢٠٢٥م، ص ٢٥٠٧-٢٥١٤.
- ^{٣٨} عودة الجبوسي، «البيئة والتحول نحو الاستدامة: نظرة إسلامية»، إسلامية المعرفة، مج ١٨، ع ٧٢، ربيع ٢٠١٣، ص ٤٣-٤٧.
- ^{٣٩} سورة الملك: ٣
- ^{٤٠} إبراهيم أوزدمير، «البيئة في القرآن الكريم»، مجلة التنوير، مركز التنوير المعرفي، السودان، ع ٥٤، أبريل ٢٠٠٨، ص ١٦٤.
- ^{٤١} سورة الرحمن: ٧-٨
- ^{٤٢} إبراهيم أوزدمير، «البيئة في القرآن»، في معالجة مفهوم التوازن والميزان في النظام الكوني، ص ١٦٦
- ^{٤٣} سورة هود: ٦١
- ^{٤٤} فليح كريم خضير الركابي، «العمارة والبيئة في القرآن الكريم»، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، ع ٩٤، ٢٠١٠، ص ٧
- ^{٤٥} الأعراف: ٥٦
- ^{٤٦} سورة الروم: ٤١
- ^{٤٧} أوزدمير، «البيئة في القرآن الكريم»، ص ١٦٤ وما بعدها
- ^{٤٨} ستيفن سميث، الاقتصاد البيئي: مقدمة قصيرة جدًا، ترجمة إنجي بنداري، مراجعة ضياء وراد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ط ١، ٢٠١٤، ص ١٨-١٩.
- ^{٤٩} سورة الأنبياء: ٣٠
- ^{٥٠} سورة المؤمنون: ١٨
- ^{٥١} البروجردي، حسين، جامع احاديث الشيعة، ج ١٨، ص ٤٣١
- ^{٥٢} عودة الجبوسي، «البيئة والتحول نحو الاستدامة: نظرة إسلامية»، ص ٤٣-٤٤
- ^{٥٣} سميث، الاقتصاد البيئي، ص ٩-١٠
- ^{٥٤} المصدر نفسه، ص ١٦
- ^{٥٥} الجبوسي، «البيئة والتحول نحو الاستدامة: نظرة إسلامية»، ص ٤٥ وما بعدها